عنوان المقال:

التصوّر اللساني للمعنى لدى جرايس Grice

د/مختار درقاوي- قسم اللغة والأدب العربي -جامعة الشلف-

إنّ ما هو مقرّر في الدرس المعرفي الآني أنّ الدراسات اللسانية تحتلّ مكانة ورتبة مهمة في الواقع المعرفي المعاصر، فهي موكول لها "مقود الحركة التأسيسية في المعرفة الإنسانية لا من حيث تأصيل المناهج وتنظير طرق إخصابها فحسب، ولكن أيضا من حيث إنها تعكف على دراسة اللسان فتتخذ اللغة مادة لها وموضوعا"[1].

هذا الإحساس والشاغل بفاعلية اللسانيات نتلمّس أثره في معالجة المعنى من الناحية التداولية **pragmatique**، فقد عكف وتمكن الفيلسوف واللساني الإنجليزي جرايس **Paul Grice** (1913-1988) باقتدار على وضع آليات لإدراك المعنى ،حفل بها الفلاسفة وعلماء اللغة في زمانه ومن بعده، وقد جاءت إسهاماته في فلسفة اللغة وبخاصة تحليله للمعنى لدى المتكلّم أو النظرية القصدية في المعنى استطالة لسانية أخرى للسانيات أفعال الكلام التي قدّمها أوستن **J.L.Austin** ،كما أنّ تصوّره البراغماتي يخالف تصوّر فريجه، إذ فسّر معنى الجملة في حدود ما يقصده المتكلّم، في حين فريجه فسّر المعنى في ظلّ شروط الصدق[2]. وقد أحدث هذا التوجّه الفكري انفصاما فكريا وانشطارا علميا أفضى إلى توطّن علمين:[3]

- **علم الدلالة الصوري:** ويمثله كل من تشومسكي، وفريجه، وفيتجنشتين المبكر **Earlier Wittgenstein** ويهتم هذا العلم بالبنية الصورية **Formal structure** للغة، ويحرص أشدّ الحرص على دراسة العلاقات المتبادلة بين الجمل، كما يسعى إلى الإجابة عن جملة من الأسئلة، لعلّ أهمها وفي طليعتها كيف يستطيع الشخص الذي يستعمل اللغة أن يفهم عددا لا متناهيا من الجمل المتنوعة ويؤلفها، بينما لا يملك إلا مخزونا متناهيا من المادة اللغوية؟. وأكد أصحاب النظرية الصورية في المعنى أنّ الوظيفة التي يتعيّن أن تقوم بها أية نظرية كافية في المعنى هي أن تقدّم تقريرا عن الملامح اللغوية الآتية:

- إن الجملة هي الحامل الأساسي للمعنى.

-إنّ معنى الجملة يتحدّد عن طريق معنى عناصرها المكونة.

-إنّ معنى العنصر المكوّن في جملة يتحدّد عن طريق إسهامه في معنى أية جملة يظهر فيها.

1- **علم نظرية قصد الاتصال أو التخاطب:**

ويمثله أوستن، وجرايس، وفيتجنشتين المتأخر Later Wittgenstein نادوا بضرورة إعادة الكلمات من استعمالها المثالي إلى استعمالها في الحياة اليومية؛ أي دراسة اللغة في موطنها الطبيعي ومسكنها الأصلي، وهذا كان مدعاة إلى الاهتمام بالمتكلمين ومقاصدهم.

والملاحظ على العلمين أنّ تحريك البحث وإن كان يمثل نقدا لمقترحات الآخر، وفي الآن نفسه انتصارا لمقترحات الذات، فهو يمكن أن يفسّر بأنّه تكامل وترميم معرفي للثغور الملاحظة، فقد تمّ التنبّه إلى أنّ ضعف التناول الصوري يكون في طريقة معالجته للقصد، على حين أنّ ضعف التناول القصدي يكمن في طريقة معالجته للبنية.

وفي الجملة هناك نقاط ائتلاف تجمع العلمين، ونقاط اختلاف تحدّد المسار والمساحة التي يتحرّك فيها كل طرف، ولعلّ أبرز النقاط التي اتفقوا عليها: (4)

1-تحكم اللغة قواعد دلالية وتركيبية، وهذه القواعد تحدّد معاني الجمل فيها، وتسمى معاني الجمل في هذه الحالة بالمعاني اللغوية.

2-هناك علاقة بين مقاصد المتكلمين للغة والمعاني اللغوية للجمل التي يستخدمها المتكلمون.

3-الجملة هي الحامل الأساسي للمعنى أو الوحدة الأساسية للمعنى، فالجمل في النظرية الصورية هي حوامل القضايا التي تنقل ما يجوز أن يكون صادقا أو كاذبا والجمل في نظريات الاستعمال هي حوامل أفعال الكلام ومركز مقاصد المتكلمين. أمّا أهم النقاط التي اختلفوا عليها:

1-التناول الصوري يركز على البنية الصورية للغة، على حين التناول القصدي يركز على اللغة الطبيعية.

2-يضع أصحاب النظرية الصورية توكيدا كبيرا على بنية الجملة، في حين يضع أصحاب نظرية الاستعمال توكيدا أساسيا على اعتقادات المتكلمين وقاصدهم.

3-يرى أصحاب النظرية الصورية أنّ تفسير معنى الجملة يأتي في المقام الأوّل، ثمّ بعد ذلك يأتي تفسير المعنى لدى المتكلم، وهذا يعني أنّ اللغة تفسّر قبل الكلام، أمّا أصحاب نظرية الاستعمال فيرون أنّ المعنى لدى المتكلم له أسبقية على تفسير معنى الجملة، وهذا يعني أنّ الكلام يفسّر قبل اللغة.

- **تقسيم جرايس للمعنى:**

من الذين استطاعوا عرض تصور أمثل للمعنى كما ارتآه جرايس الباحث اللساني جيرولد صادك **Jerrold M.Sadok** فقد أبان لنا أنّ معنى الحدث اللساني ينقسم إلى قسمين منطوق ومفهوم، وهذا الأخير يتفرع ليشمل الوضعي وغير الوضعي، وغير الوضعي يتفرع إلى تخاطبي وغير تخاطبي، كما قسّم التخاطبي إلى عام وخاص.[5]

1-المعنى الوضعي:

المعنى الوضعي أو الطبيعي أو الدال الحرفي يعني به جرايس المحتوى الدلالي للحدث اللساني الذي يشمل مجموع المعاني القواعدية (الصرفية والنحوية)، والمعاني المعجمية التي تتضمنها، والتي يشير مجموعها إلى النسبة الخارجية ما هو موجود خارج الذهن، كما يشمل أيضا تحديد الأوقات والمراجع التي تحيل عليها التعبيرات المشيرة[6]، فجملة "ملك فرنسا أصلع" لا تكون صادقة إلا إذا تحقق في الخارج أنّ هناك ملكا لفرنسا أصلع الرأس، وإن كان مدركا من الكم القواعدي -النحوي والصرفي- والمعجمي الموزّع في الجملة، حيث إنّه ليس في حاجة إلى استدلالات منطقية ولا إلى أصول تخاطبية لإدراكه، فيكفي فيه ظاهر اللفظ. ومن ملامح التي تميّز المعنى الوضعي الآتي:[7]

1-إنّه اختزال تأويل قول ما في الدلالة اللغوية التواضعية للجملة الموافقة له؛ أي إنّه ما قيل في حين المفهوم التخاطبي هو ما تمّ تبليغه أو ما تمّ نقله.

2-إذا قبل الإلغاء أو الإبطال حدث التناقض، فليس بالإمكان أن نضيف إلى جملة "هذه البقع تعني الحصبة" عبارة "ولكنه لم يصب بالحصبة"،

إذ تقرّر في هذا النوع من المعنى إثبات المنطق الرياضي الذي يتأسّس على معادلة: "س" تعني "ق"، و"س" تعني "ق" يستلزم "ق" حيث ترمز "س" إلى موضوع أو موضوعات وترمز "ق" إلى قضية، فالقول يستلزم وجود واقعة معيّنة.

وبناء على هذا تأكد ضرورة أنّ هذا النوع من المعنى لا يمكن نقضه أو إلغاؤه استنادا إلى خاصيته الاستلزامية، فنفي الاستلزام هو نفي المعنى الوضعي، ولعلّ مبدأ عدم قبول الإلغاء هو السبب الرئيس في جعل التضمّن والافتراض داخلين في المعنى الوضعي.

3-هذا النوع من المعنى لا يتكأ على إرادة المتكلّم وما يعنيه، وإنّما يستند إلى منطوق الجملة؛ أي إنّه لا يستحضر قصد المتكلّم، إنّما يكتفي بما تدلّ عليه الجملة من منطوقها.

1-1 مبدأ التضمّن:

يحتكم مبدأ التضمّن إلى مبدأ الصدق والكذب في تحديد مفهومه الاصطلاحي، فهو يستند إلى الجانب العلائقي؛ بمعنى يصدق قضيّة ما (أ) أنّها تتضمّن أخرى (ب) إذا استقام البرهان الآتي: كلّما كانت (أ) صادقة كانت (ب) بالضرورة صادقة[1]، فهو إذن ترابط حاصل بين حدثين لسانيين (أ) و (ب)، حيث (أ) تتضمّن (ب) إذا كان صدق (ب) تابعا ضرورة لصدق (أ).

- (أ): كتبت شعرا.

- (ب): كتبت كلاما.

- (أ) تتضمّن (ب).

- كلّما كانت (أ) صادقة كانت (ب) صادقة أيضا.

- إذا كانت (أ) كاذبة لا يلزم أن تكون (ب) كاذبة، فقد تكون صادقة إذا كتب رواية أو قصّة.

ولهذا أكدت فرانسواز أرمينكو المعادلة التي ينبني عليها التضمّن، وهي معادلة لا تقبل الانفكاك، فالقول باستدعاء ملفوظ لآخر هو القول بأنّ من التناقض تأكيد الأوّل والتنكّر للثاني[8].

1-2 مبدأ الافتراض:

الافتراض هو علاقة بين جملتين (س) و (ع)، حيث (س) تفترض (ع) إذا كانت (ع) صادقة سواء أكانت (س) صادقة كما في (س)، أم كاذبة كما في (ن)[9].

-**(س)**: تعافى زيد من المرض.
-**(ع)**: زيد مرض.
-**(ن)**: لم يتعاف زيد من المرض.

ويختلف الافتراض عن التضمّن في كونه لا يتأثر بنفي، ففي أمثلة الافتراض السابقة يستلزم إثبات (س) إثبات (ع)؛ لأنّ (س) لا يتحقق إلّا بإثبات (ع)[10]. ويؤدّي نفي (ع) كما في (ن) إلى إلغاء (س)، وفي أمثلة التضمّن السابقة نفي (أ) لا يستلزم نفي (ب)؛ لأنّه يمكن أن يكون قد كتب نثرا، أمّا في حالة الإثبات فإنّ إثبات (أ) يستلزم إثبات (ب)، إذ العلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص (الكلام عام، والشعر خاص).

يضاف إلى ذلك أنّ التضمّن قائم على ثنائية الصدق والكذب، وأمّا الافتراض فلا دخل له بالصدق والكذب، فالقضية الأساسية يمكن أن تلغى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض، فإذا قلت مثلا: سيّارتي جديدة، ثمّ قلت: سيّارتي ليست جديدة، فعلى الرغم من التناقض الحاصل بين القولين، فإنّ الافتراض وهو أنّ لك سيّارة لا يزال قائما في الحالين[11].

- **التضمّن عند أوستن وغيره:**

يقسّم أوستن الضمني إلى ثلاثة أقسام:[12]

- ما يؤدي إليه.
- ما يفهم منه.
- ما يقتضيه.

يصنّف ضمن ما يؤدّي إليه علاقات الاستلزام والتناقض من وجهة نظر منطقية، حيث إنّه لا يمكننا أن نؤكد في الوقت ذاته ملفوظين متناقضين،

كما لا يمكننا أن ننفي كذلك ما يستلزمه إخبار ما منطقيا كأن نقول مثلا: كلّ الناس يعملون، وفقط بعضهم يعمل.

ويضع أوستن ضمن ما يفهم منه الاستلزام المسمّى استلزام الاعتقاد واستلزام المصداقيّة، وهو شرط أساسي لنجاح الإخبار، أن نثبت هو أن يفهم منك أنك تؤمن بما تقوله. ويضع استلزام الوجود ضمن ما يقتضيه، فأن تقول: إنّ أطفال زيد كلّهم نجباء يقتضي أنّ لزيد أطفالا.

وعلى إثر أوستن اعتبر سورل J.R.Searle "الضمني" الشرط الأساسي والسياقي لنجاح العمل اللغوي، غير أنّ ما يلاحظ على تصوّر سورل أنّه يسمّي الضمني مفهوما[13]، ولعلّ هذا الاصطلاح يشمل ما يسمّيه أوستن ما يفهم منه.أمّا اللساني الفرنسي ديكروDucrot فالضمني عنده يشمل صنفين: [14]

-الأوّل الاقتضاء Présupposition وهو قريب من المعنى الذي يستعمله فيه أوستن إذ يعتبره عملا من الأعمال اللغوية ذا قوة متضمّنة في القول على اعتبار أنّ الاقتضاء يتمّ بمجرّد أخذ الكلمة، في حين أوستن و سورل جعلا من الاقتضاء شرطا من شروط نجاح التلفظ.

-الثاني المفهوم Sous entendu هو ما نقوله زائدا عن الملفوظ، وندرك ذلك من خلال الجملتين الآتيتين:

(أ)- أنا محتاج إلى أداة أفتح بها هذه العلبة.

(ب)- سكيني السويسري الظريف لا يفي بالغرض.

- نجد أن المقتضى في (ب) :لي سكين سويسري ظريف.
- أمّا المضمر (المفهوم) من (ب) :هل بإمكانك مساعدتي؟.

وعلى هذا تأكد وترسّخ في فكر ديكرو أنّ المقتضى كالاستلزام المنطقي Implication Logique له قوّة مضمنة في القول، فهو يدخل معطيات إلى التخاطب في ضرب من القوّة المفروضة على المخاطب، أمّا المضمر أو المفهوم فهو عمل أكثر ضمني وتداولي، هو ما نقوله زائدا عن الملفوظ. والملاحظ على تصوّر ديكرو هو إدماج الملفوظ في العمل التداولي وإعتباره مبدأ لتحيين وإبراز المعنى، فهو لحظة أخرى يجب اعتبارها في تأويل الكلام

الملفوظ من قبل المتكلم، ولهذا خضع الملفوظ عند ديكرو لنظام هرمنوتيكي[15]، فالمعنى المعطى لمفهوم تلفظ هو الآتي: إنه انخراط شخص يطلق عليه المتلقظ بالنسبة للجملة المستعملة.

ويجدر بنا أن نردف إلى ما أسلفنا من استقراءات أنّ الضمني عند جرايس بالمفهوم الذي أعطي سابقا هو ما قدّمه لنا جيرولد صادك، ولو تجاوزنا هذا الأخير إلى ما تمّ عرضه في الحقل التداولي-عموما- نلفي أنّ التضمين عند جرايس ينقسم إلى قسمين: [16]

-**الأوّل التضمينات العرفية أو المعجمية**: تستند إلى اللغة والمعجم؛ أي إلى الدلالات المرتبطة بالكلمات، فقولنا: عائشة حامل ويوسف مبتهج، تتضمن:

-إمّا عائشة غير مبتهجة.

-أو أنّ المتكلم لا يتوقع أن يكون يوسف مبتهجا.

-أو أنّ المتكلم بدوره غير مبتهج.

ويسمح السياق وحده بتعيين أي تضمين من هذه التضمينات أصح.

-**الثاني تضمينات المحادثة أو التضمين الخطابي**: يخضع هذا النوع بقوّة للسياق، وهو يوجد خارج الدلالة، ولا علاقة له بقيم الحقيقة ولا بشكل اللساني، وهو غير منطقي بل خطابي وسياقي، يقوم على كل ما يفكر فيه انطلاقا ممّا يقال ومن الموقف الذي يقال فيه، ويمكن أن نمثل لهذا النوع برسالة موجّهة إلى أستاذ من طالب، يعرف بدقته وخطّه الجميل، الشيء الذي يعدّ تغريرا بالأستاذ إلا أنه لا يعني الإفهام دون رغبة في تأكيد ذلك مباشرة بأنّ هذا الطالب باحث ضعيف.

2- المفهوم الوضعي وغير الوضعي:

المفهوم بشقيه الوضعي وغير الوضعي يختلف عن التضمّن، فالأوّل نحتاج لإدراكه إلى بسط تأمّل وأصول تعاون، وهو قابل للإلغاء وغير قابل للانفكاك[17]، أمّا قبوله الإلغاء

ممكن (س) ينشأ عنه المفهوم (ع)، و (ع) يمكن إلغاؤه كما في (ن).

- (س): الرنات الثلاث التي أصدرها الباص.
- (ع): تعني أنّ الباص ممتلئ.
- (ن): لكنّه ليس ممتلئا في الحقيقة.

عدم قبوله الانفكاك يراد به أنّ تغيير الملفوظ اللساني بالتقديم والتأخير أو بالترادف مع عدم المساس بالمعنى لا يؤدي إلى إلغاء المفهوم التخاطبي؛ لارتباطه بالمعنى وليس باللفظ، وبالرغم من اختلاف (س1) و (ع1) على مستوى الملفوظ إلّا أنّهما يشتركان من حيث المفهومُ.

- (س1): في الغنم السائمة زكاة.
- (ع1): ليس في الغنم المعلوفة زكاة.

في حين نجد التضمن لا يقبل الإلغاء، والسبب لكي لا يقع في التناقض.

- (س2): اشتريت هاتفا.
- (ع2): اشتريت آلة.
- (ن2): اشتريت هاتفا، لكن ما اشتريت آلة (التناقض).

وبعد استقراء المفارقة الموجودة بين المفهوم والتضمّن نلحظ أنّ هناك مفهومين، المفهوم الأوّل وضعي لا يستند في تفسيره إلى أصول التخاطب، بل إنّ معناه مفهوم دون حاجة إلى السياق، وهو يختلف عن المعنى الوضعي (المنطوق) من حيث كونه لا يحتاج ولا يستدعي النسبة الخارجية للقول، وهي النسبة التي يعوّل عليها المنطوق.

وأمّا المفهوم الثاني فهو المفهوم التخاطبي الذي يرتكز كلّيا على مبدأ التعاون وعلى مبدأ قواعد المحادثة ومبدأ الاقتضاء. وجوهر المفارقة الكائن بين المعنى الوضعي (المنطوق) والمفهوم يتمثّل في المواضعة Convention فليس من الاصطلاح في شيء أنّ البقع تعني الحصبة، على حين القول بأنّ الرنّات الثلاث في الباص تعني أنّ الباص ممتلئ يعدّ مسألة اصطلاحية[18]، وبهذا بان وتجلّى أنّ جرايس ينطلق في إعلان المفارقة من التمييز التقليدي الحاصل بين العلامات الطبيعية والعلامات الاصطلاحية، وهو التمييز الذي نادى به أيضا بيرس ودي سوسير وغيرهما.

- المعنى الوضعي (الطبيعي): هو المعنى الذي تملكه الأشياء في الطبيعة، الدخان يدلّ على النار.

- المعنى غير الطبيعي (المفهوم): تملكه كلماتنا وعباراتنا وبعض أفعالنا وإيماءاتنا.
- المعنى الوضعي ملزم؛ بمعنى أنّه يلزم المتكلم بحقيقة واقعة معيّنة، فأنت إذا قلت هذه السحب السوداء تعني المطر، سوف تلزم نفسك بحقيقة واقعة وهي أنّ السماء سوف تمطر.
- أمّا المعنى غير الطبيعي (المفهوم) فليس ملزما، فإذا قلت أنّ إيماءة محمّد تعني أنّه في ضيق من أمره، فإنّ هذا القول لا يلزم منه أن يكون محمد في ضيق من أمره بالفعل.
- المعنى الوضعي في الجملة يعتمد على العلاقات السببية وقوانين الطبيعة.
- المعنى غير الوضعي (المفهوم) يعتمد على القصد و الاصطلاح.

- **مبدأ التعاون:**

يفترض جرايس أنّ المتخاطبين المساهمين في محادثة مشتركة يحترمون مبدأ التعاون، فالمشاركون يتوقعون أن يساهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة لتيسير تأويل الأقوال، ويقترح لتحقيق هذا المبدأ أربع قواعد متفرّعة منه، لابدّ أن يحترمها المتخاطبون وأن يستغلوها، وهي: (19)

1- **قاعدة الكم:**

التي تفترض أن تتضمن مساهمة المتكلم حدّا من المعلومات يعادل ما هو ضروري في المقام ولا يزيد عليه، فالاكتفاء بما يكفي من الأقوال وبما يبلّغ المراد أمر مطلوب.

2- **قاعدة النوع:**

التي تفترض نزاهة القائل الذي ينبغي أن لا يكذب، وأن يملك الحجج الكافية لإثبات ما يثبته؛ أي إنّ اجتناب التفوه بشيء مغلوط فيه أو ما يحتاج إلى دليل إثبات من مقتضيات التواصل الإيجابي.

3- **قاعدة العلاقة أو المناسبة:**

التي تفرض أن يكون حديثنا داخل الموضوع ذا علاقة بأقوال القائل السابقة وأقوال الآخرين، ومن أجل تحقيق حديث يتناسب وسياق الحال لابدّ من تقديم كمّية من المعلومات المطلوبة دون إرهاق المخاطب بحشد من التفاصيل الزائدة.

4- **قاعدة الكيف:**

تعني أن نعبّر بوضوح وبلا لبس قدر الإمكان، ونقدّم المعلومات بترتيب مفهوم؛ أي الفصاحة مع الإيجاز.

- **قواعد المحادثة:**

تمتاز قواعد المحادثة بالسمة التفسيرية، وهي ليست مجرّد أنساق ومعايير ينبغي للمخاطبين إتباعها فحسب، بل تمثل ما ينتظرونه من مخاطبيهم فهي مبادئ تأويل أكثر من كونها قواعد معيارية أو قواعد سلوك، وقواعد المحادثة لا تستند إلى مجرّد القدرة على اكتساب حالات ذهنية بل إلى القدرة كذلك على إسناد مثل هذه الحالات، خصوصا قدرتها على نسبة المقاصد، وقد أقر جرايس بوجود طريقتين لتبليغ أكثر ممّا قيل: [20]

أ.طريقة تواضعية: تستدعي استلزاما تواضعيا (المفهوم الوضعي).

ب.طريقة المحادثة (غير وضعية): تستدعي استلزام محادثيا أو تخاطبيا (المفهوم غير الوضعي).

وقد وضّح جرايس هذا الإطار النظري بإجراء تطبيقي افتراضي نصّه، نفترض أنّ جاك يعتقد أنّ الإنجليز شجعان، وأنّه يريد تبليغ هذا الاعتقاد إلى بول، يمكنه ذلك من خلال ثلاثة طرق: [21]

1- الإنجليز شجعان.
2- جون إنجليزي إذن هو شجاع.
3- جون إنجليزي ... إنه شجاع.

- **الحالة الأولى:** تستوفي الدلالة التواضعية للجملة تأويل القول فلا يوجد استلزام خطابي.
- **الحالة الثانية:** يبلّغ جاك أكثر مما يقوله، فهو بما أنّه يقول: إنّ جون إنجليزي وإنه شجاع يبلّغ إنه شجاع لأنّه إنجليزي، فالإنجليز إذن شجعان، وتبعا لذلك يوجد استلزام خطابي إلّا أنّ هذا الاستلزم نتيجة تولّده بكيفية تواضعية بوجود الرابط إذن عدّ استلزاما تواضعيا.
- **الحالة الثالثة:** شأنها شأن الثانية ذلك أنّ جاك يبلّغ أكثر ممّا يقول، بما أنّه يقول مجدّدا: إنّ جون إنجليزي وإنه شجاع، في حين يبلّغ أنّ جون شجاع لأنّه إنجليزي، فالإنجليز شجعان ولكن هذه الحالة تخالف الحالة الثانية،

حيث إنّ الاستلزام الخطابي فيها -إن وجد- لم ينشأ تواضعيا بفضل كلمة مثل (إذن)، وهكذا تتبيّن قواعد المحادثة وكيفية استغلالها.

- **الاقتضاء:**

ما يستوقف الباحث اللساني وهو يستعرض تصوّر جرايس مبدأ الاقتضاء الذي يتناص كلية والطرح الأصولي، إذ منحه المفهوم ذاته المعبّر عنه والمتوطّن في الثقافة الأصولية، إذ عدّه عمل المعنى ولزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، "إنه شيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا ممّا تعنيه الجملة بصورة حرفية"[22].

والذي عناه في هذا المقام بالضبط اقتضاء المتكلم؛ لأنه يميّز ويفرّق بين أنواع الاقتضاء تارة يفرّق بين ما يقتضيه المتكلم وما تقتضيه الجملة، وتارة أخرى يفرّق بين الاقتضاء الاتفاقي والاقتضاء التخاطبي. أمّا اقتضاء المتكلم فيعني به ما يقصده المتكلم ولا يمثل جزءا من المعنى الحرفي (الوضعي) للجملة؛ أي إنه المعنى غير المباشر الذي يودّ المتكلم إيصاله للمتلقي[23].

-الفتاة (أ): هل تستطيعين الذهاب إلى حديقة الحيوان؟.

-الفتاة (ب): يتعيّن عليّ أن استذكار دروسي.

إنّ جواب (ب) يقتضي أنها لا تستطيع الذهاب، وهذا المعنى لا وجود له بالنظر إلى منطوق الجملة (المعنى الوضعي) إنما هو معنى إضافي مراد للمتكلم ومقصود. في حين اقتضاء الجملة هو شيء يلزم عنها، ليس بالمعنى المنطقي الدقيق؛ لأنّ الاقتضاء شيء لا تقرّره الجملة تقريرا واضحا ولكنها توحي به فقط[24]، فقول (س): أحمد مريض يستلزم قول (ع) : يتعيّن عليه أن يستريح، فالجملة الأولى تقتضي الثانية؛ إلا أنّ المتكلم لا يستطيع أن يستعمل الأولى استعمالا ملائما دون أن يقتضي الثانية.

وهذا يجرّنا إلى التذكير بالفرق الكائن بين التضمين **Implicature** والاقتضاء **Présupposition** كون العلاقة التضمينية بين ملفوظين تعني أنه من التناقض تأكيد الأوّل وإنكار الثاني، بينما العلاقة الاقتضائية بين ملفوظين تعني أنّ صدق الأخير شرط لصدق الأوّل[25].

أمّا عن الفرق الحاصل بين الاقتضاء الاتفاقي والاقتضاء التخاطبي فيكمن في أنّ الأوّل يتولّد عن طريق المعنى الاتفاقي للكلمات المنطوقة، مثل كلمة "لكن" أو التعبير "من ثمّ" ولا يتطلّب فهمه استدلالا عقليا، وإنّما يفهم مباشرة، وأمّا الاقتضاء الثاني فيعتمد على السياق التخاطبي كما في المثال الخاص باقتضاء المتكلّم، فإنّه اقتضاء تخاطبي يدركه المخاطَب باستعمال الاستدلال العقلي وقواعد التخاطب.

- **العام والخاص:**

الفرق بينهما هو تفريق يستند إلى عنصر السياق، بمعنى أنّ المفهوم التخاطبي العام يستنبط ويدرك دون الحاجة إلى إعمال السياق، في حين المفهوم التخاطبي الخاص لإدراكه لابدّ من الاستعانة بالسياق ومثال ذلك:

- سعيد يقابل امرأة هذا المساء.
- المفهوم العام: من يستخدم هذه الجملة يفهم منه عادة أنّ المرأة التي قوبلت إنما هي امرأة أخرى أجنبية عنه؛ أي إنها ليست زوجته ولا أمّه... وهذا المسكوت عنه انضوى تحت مفهوم عام، وفي حالة ما تمّ تعيينه يتمّ الانتقال من المفهوم العام إلى المفهوم الخاص[26].

وهكذا استطاع جرايس باقتدار أن يمدّنا بتصنيف يحاكي في مجمله وفي الإطار العام ما عرضه الأصوليون المتكلّمون عند استنطاقهم للنصوص، ولعلّ من خلال الاستفادة من التجربتين والمقترحين يمكن الاهتداء إلى تصنيف مولّد ينزع نحو فصل المعاني المدركة من النص عن المعاني المقصودة للمتكلّم، وبذلك يتسنىّ تحقيق مد وتواصل سليم ومستقيم مع أي نص أو رسالة علاماتية.

الهوامش:

(1) التفكير اللساني في الحضارة العربية،عبد السلام مسدي، الدار العربي للكتاب،ط1981،1،تونس ص9.

(2) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، صلاح إسماعيل، الدار المصرية السعودية، 2005، القاهرة ص25-26.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص26-27-28.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص33-34.

(5) ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد ،ط1 ،سنة 2004، بيروت .ص40.

(6) ينظر: المصدر نفسه، ص41.وينظر: أيضا نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، صلاح إسماعيل،ص36.

(7) ينظر: التداولية اليوم-علم جديد في التواصل-، آن روبول وجاك موشلار، تر:سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ص56. وينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص36-37.

(8) ينظر: مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس علي، ص45.

(9) المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، تر: سعيد علوش،، مركز الإنماء القومي، (د ت ط). ص52.

(10) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، 2002، مصر ص27-28. وينظر: مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد يونس، ص45.

(11) ينظر: مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد يونس، ص46.

(12) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص28-29.

(13) ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، تر:صابر الحباشة، دار الحوار،ط2007،1 سوريا، ص145.

(14) ينظر: المصدر نفسه، ص147.

(15) ينظر: المصدر نفسه، ص164-165.وينظر: الملفوظية، جان سيرفوني، تر:قاسم المقداد، منشورات اتحاد كتاب العرب، 1998، ص112.وينظر

Le dire et le dit, O. Ducrot, Ed, Minuit, 1984, p17...

(16) ينظر: المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، تر:سعيد علوش، ص58.

(17) ينظر: المصدر نفسه، ص54-55.

(18) ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمّد يونس علي، ص43-44. وينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، صلاح إسماعيل، ص38-39-40.

(19) نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، صلاح إسماعيل، ص49.

(20) ينظر: التداولية اليوم -علم جديد في التواصل-، آن روبول وجاك موشلار، ص55-56-60. وينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، تر: صابر الحباشة، ص84-85. وينظر نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، صلاح إسماعيل، ص87.

(21) ينظر: التداولية اليوم -علم جديد في التواصل-، آن روبول وجاك موشلار، ص 56.

(22) المصدر نفسه، ص56-57-58.

(23) نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، صلاح إسماعيل، ص78.

(24) المصدر نفسه، ص79-80.

(25) المصدر نفسه، ص80.

(25) الحوار وخصائص التفاعل التواصلي -دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية-، محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2010، ص45.

(26) ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس علي، ص51.